

البيان التأسيسي للهيئة الدولية لمناصرة راشد الغنوشي

تمر اليوم سنة كاملة على اعتقال الأستاذ راشد الغنوشي المفكر الإسلامي البارز ورئيس البرلمان الشرعي ورئيس حركة النهضة التونسية، الحزب الأكبر في البلاد، وهو البالغ من العمر 82 سنة، بما يجعله من أكبر سجناء الرأي في العالم العربي وعموم المنطقة.

لقد وقعت مدهمة بيت الأستاذ راشد الغنوشي بعد محاصرته من كل الجهات بقوات أمنية يوم 17 من أبريل 2023، الموافق للسابع وعشرين من رمضان 1444، دون مراعاة لحرمة سكن ولا سن ولا مكانة، ناهيك بحرمة الشهر الفضيل، ولا سيما في ليلة السابع والعشرين، ثم جرى اقتياده بعد ذلك لمركز إيقاف مجهول دون وجود محام يدافع عنه، حيث أخضع لتحقيق مهين مطول، وكان ذلك بعد مداخلة في ندوة حوارية لجهة الخلاص الوطني عبر خلالها عن رفضه تمشي الانقلاب في حل البرلمان وتعطيل المؤسسات وإلغاء الدستور وجمع السلطات، وذكر فيها مخاطر الإقصاء والاستثناء على وحدة النسيج السياسي الوطني.

وكان الأستاذ راشد الغنوشي قد أخضع قبل ذلك لسلسلة من جلسات التحقيق المطولة لسبع مرات بما يعادل 110 ساعات، بغرض استنزافه بدنيا ونفسيا، عبر تليفيق قضايا مفتعلة وإصدار أحكام جائرة ضده، إلى جانب حملات سياسية وإعلامية منظمة بقصد شيطنة الأستاذ الغنوشي وتشويه سمعته، هو وأفراد أسرته.

ويأتي هذا كله ضمن مسعى لتفكيك ما تم بناؤه من مؤسسات ديمقراطية بتضحيات كبيرة خلال العشرية الأخيرة، عبر اعتماد المراسيم الاستثنائية غير الدستورية، من ذلك التحكم في المؤسسة القضائية واستبدال المجلس الأعلى للقضاء المنتخب بآخر من تعيينه، والزج بالعشرات من الشخصيات السياسية ونشطاء المجتمع المدني والقضاة والمحامين والنقابيين في السجون الى جانب استخدام مراسيم تعسفية (المرسوم 54) ضد الصحفيين والمدونين وغيرهم بهدف خنق حرية الرأي والتعبير في مجالات الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي،

كل ذلك دفع الأستاذ الغنوشي إلى مقاطعة جلسات التحقيق لانعدام ثقته في المؤسسة القضائية، واعتبار اعتقاله اعتقالا سياسيا بامتياز، وأن إطلاق سراحه لن يكون إلا بقرار سياسي.

ولا ينكر عاقل ما قام به الأستاذ الغنوشي في مرحلة ما بعد الثورة من ترسيخ أسس النظام الديمقراطي الناشئ، وما بذله من جهد في سبيل توثيق عرى التوافق الوطني وتجنب دواعي الاستقطاب السياسي والأيدولوجي، وسن دستور تحرري تعديدي، كما لا ينكر منصف دوره في ترسيخ قيم التسامح والحرية والاعتدال والتعددية في الفكر والممارسة.

وعلى هذا الأساس ومن موقع التقدير لنضالات الغنوشي وإسهاماته الفكرية والسياسية، وسعيا لرفع الظلم الواقع ضده، تعلن هذه النخبة المتميزة من شخصيات سياسية وعلمية رسمية وشعبية عن تكوين الهيئة الدولية لمناصرة الأستاذ الغنوشي، التي تضع على رأس أهدافها ومطالبها ما يلي:

- مناصرة الأستاذ راشد الغنوشي والتعريف بإسهاماته الفكرية والسياسية رائدًا من رواد مدرسة الديمقراطية والاعتدال الإسلامي في تونس والعالم.

- إطلاق سراح الأستاذ الغنوشي دون قيد أو شرط ورفع كل المظالم المسطرة عليه وإلغاء الأحكام القضائية ضده وإعادة الاعتبار له كأحد القامات الفكرية والسياسية في تونس.

- الكف عن استخدام القضاء ضد الغنوشي وسائر المعارضين، والتوقف عن استهدافه وشيخته سياسيا واعلاميا من طرف السلطة وأذرعها التابعة.

- دعوة الجهات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على السلطات التونسية من أجل إخلاء المعتقلات من سجناء الرأي، واحترام المواثيق والقوانين الدولية.